

الدين العام والأمن القومي المصري؛

هل امتلكت مصر رفاهية عدم الاقتراض؟

جزء مهم من الدين العام كان نتاجًا لخيارات سيادية مرتبطة بالأمن القومي، وليس نتيجة لسياسات مالية غير رشيدة



ينبغي إعادة صياغة السؤال المركزي من "هل ارتفع الدين العام؟" إلى "هل كانت كلفة عدم الاقتراض أقل؟"

لاختلالات مالية، وبمكثنا رصد عدد من نقاط القوة في إدارة هذا الملف، من أبرزها القراءة المبكرة لطبيعة التهديدات الإقليمية، وبناء قدرة ردع حافظت على وحدة الأراضي المصرية، ومنع انتقال الفوضى من الجوار الإقليمي إلى الداخل. في المقابل، تبرز نقاط ضعف، أهمها ضعف الربط بين الإنفاق الأمني والعائد الاقتصادي، وتحصيل الموازنة العامة أعباء متزايدة دون إصلاح هيكل اقتصادي متزامن. إضافة إلى غياب خطاب اقتصادي واضح يشرح للمجتمع كلفة الأمن وحجوده.

يظهر هذا التحليل أن جزءًا مهمًا من الدين العام المصري كان نتاجًا لخيارات سيادية مرتبطة بالأمن القومي، وليس مجرد نتيجة لسياسات مالية غير رشيدة. غير أن استمرار الاعتماد على الاقتراض، دون معالجة الجذور الهيكلية للاقتصاد، يهدد بتحول الدين من أداة حماية مؤقتة إلى عبء مستدام. ومن ثم، تبرز الحاجة إلى الانتقال من مرحلة "شراء الاستقرار" إلى مرحلة بناء اقتصاد إنتاجي قادر على تمويل أمنه ذاتيًا، وهو ما يقود إلى تساؤل أعمق سيتم تناوله لاحقًا في المقال التالي: أزمة الدين في مصر: قراءة تحليلية في الأسباب البنيوية بعيدًا عن الرواية الرسمية.

من الشارع الأميركي إلى حافة الحرب مع إيران؛ أميركا الترامبية إلى أين؟



مادورو وزوجته في قبضة قوات دلتا

سياسي واضح. وهنا لا يمكن تجاهل الدور المركزي للتصالح الأميركي الإسرائيلي، ودور اللوبيات الصهيونية التي تمسك بزمام التأثير في إدارة ترامب وسياساتها الخارجية. لقد منحت هذه الإدارة، وهيئة مازومة، وهيئة داخلية تتكلم. إيران هنا ليست سوى ساحة اختبار، حتى لو كان الثمن استقرار الشرق الأوسط بأكمله، وتهديد طرق الطاقة العالمية، وإشغال صراعات العالم سوى ساحة مفتوحة لاختبار القوة وفرض الأمر الواقع.

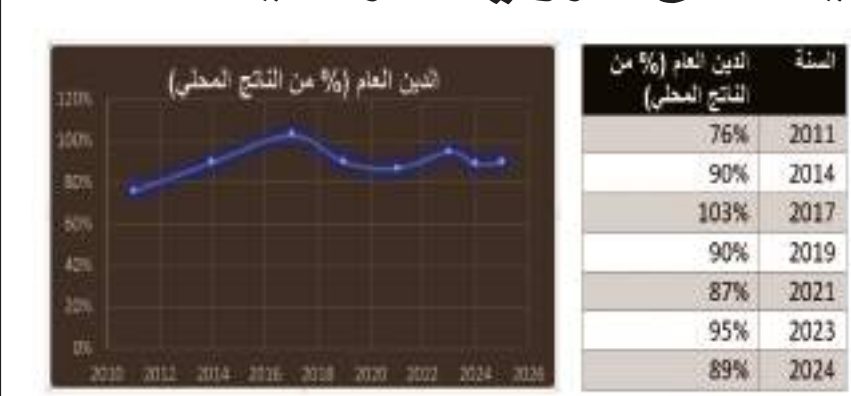
ما يفعله ترامب وفريقه ليس سلسلة سياسات خاطئة قابلة للتصحيح، بل عملية تآكل ممنهجة لفكرة الاستقرار العالمي ذاتها. عالم بلا قواعد، وبلا مؤسسات صابغة، وبلا قيم جامعة، هو عالم مرشح للانفجار. والتاريخ يعلمنا أن انهيار النظام الأقوى في العالم إلى عامل زعزعة لا استقرار، يصيح السؤال الحقيقي ليس: إلى أين يتجه العالم؟ بل: كم سيدفع من الثمن قبل أن يتوقف هذا الانحدار؟

محمد الحماصبي

يضيف مزيدًا من التعقيد على الأمن البحري. التهديدات في منطقة البحر المتوسط: في المتوسط، التهديدات غالبًا أقل عنفاً مباشرةً مقارنة بالعناصر التي تواجهها في الجنوب والبحر الأحمر، لكن هناك تهديدات استراتيجية مهمة. ثورات إقليمية وتحركات دولية: البحر المتوسط يشهد تنافسًا بين قوى دولية حول موارد الطاقة (الغاز والنفط) وطرق النقل. هذا يمكن أن يؤثر على الأمن البحري المصري إذا توسعت النزاعات الإقليمية إلى المنطقة. ضعف الاستقرار الإقليمي قد يزيد من مخاطر على السفن ومصالح مصر الاقتصادية في المتوسط. التحديات ليست فقط عسكرية، بل تشمل أمن الطاقة، الاقتصاد، والتهديدات غير التقليدية مثل القرصنة والهجمات السيبرانية. تطوير القدرات البحرية ومعدات الإنفاذ بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣، شهدت القوات المسلحة المصرية برنامج تحديث واسع النطاق، لم يكن هدفه التوسع الهجومي أو الاستعراض العسكري. بل توییع مصادر السلاح، ورفع القدرة الردعية، وحماية المصالح الاستراتيجية للدولة. وشمل هذا البرنامج الحصول على طائرات مقاتلة متعددة المهام، وتطوير القوات البحرية لحماية السواحل ومقحول الغاز في شرق المتوسط، وتعزيز منظومات الدفاع الجوي، وتحديد

المجتمع. وفي مواجهة هذا الخطر، انتهجت مصر سياسة متوازنة تجمع بين السعي الدبلوماسي والردع الحاسم. فعملت على تعزيز قدراتها العسكرية وتحديث قواها المسلحة وتنفيذ مناورات استراتيجية تؤكد جاهزيتها الكاملة. وتبنت هذه الاستعدادات برسالة واضحة مفادها أن مصر تفضل الحلول السلمية، لكنها لن تتهاون في الدفاع عن أمنها القومي وحقوقها التاريخية في مياه النيل. التهديدات في منطقة البحر الأحمر، هجمات وتوترات أمنية مرتبطة بالحرب في اليمن، جماعة الحوثي في اليمن تستهدف أحيانًا الملاحة التجارية في البحر الأحمر بصواريخ وطائرات مسيرة، ما يؤثر على حركة التجارة العالمية وحركة السفن.هذا التهديد يترتب عليه ارتفاع تكلفة الشحن، اختيارات سمارات أطول للسفن، ويشكل ضغطًا على مصر التي تعتمد على قناة السويس كاهم ممر ملاحى عالمي. الصراعات في القرن الإفريقي (مثل الخلافات بين إثيوبيا وإريتريا) تؤثر على البيئة الأمنية للبحر الأحمر. وقد تؤدي إلى تاجيع النزاعات في المنطقة إذا ما توسعت، تهديدات في البحر الأحمر لا تقتصر على فاعلين محليين فقط؛ فالأحداث الإقليمية تتشابك مع مصالح دولية، ما

قراءة تحليلية في الأسباب البنيوية لأزمة الديون بعيدًا عن الرواية الرسمية



الحقيقي للدين الخارجي، بما جعل الاقتصاد أكثر هشاشة أمام الصدمات الخارجية. وبذلك، أصبح الدين أكثر حساسية لتقلبات سعر الصرف وتغيرات السياسة النقدية، وهو ما يعكس اعتمادًا مفرطًا على أدوات قصيرة الأجل لمعالجة اختلالات هيكلية أعمق.

الدين كعرض لا كسبب

إن النظر إلى الدين بوصفه السبب الرئيسي للأزمة الاقتصادية في مصر يفترض المشكلة ويضلل النقاش العام. فالدين، في جوهره، عرض لاختلالات أعمق تتعلق بنمط النمو، وبينة الاقتصاد، وطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق. واقتصاد يعتمد على الربيع، والاستهلاك، وتدفعات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، لا يمكنه تحمّل مستويات مرتفعة من الاقتراض دون الوقوع في فخ الديون، من ثم فإن معالجة الأزمة لا تبدأ بتقليص الدين في حد ذاته، بل بإعادة بناء نموذج اقتصادي إنتاجي، قادر على التصدير، وتوليد عملة أجنبية مستدامة، وتحقيق نمو حقيقي يسبق الاقتراض ولا يعتمد عليه.

تكشف أزمة الدين في مصر عن إشكالية مركزية تتمثل في استخدام الاقتراض كأداة لإدارة الاستقرار، دون تحويله إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة. وبينما تقصر العوامل الخارجية جانبًا من الضغوط المالية، فإن جنون الأزمة تظل داخلية، مرتبطة بخيارات السياسات الاقتصادية ونمط النمو السائد، إن تجاوز هذه الأزمة يتطلب مراجعة جذرية للولويات الإنفاق، وإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، والانتقال من إدارة الأزمات بالديون إلى بناء اقتصاد منتج قادر على تمويل أمنه واستقراره ذاتيًا. فالدين قد يكون وسيلة مؤقتة، لكنه لا يمكن أن يكون أساسًا دائمًا للتنمية.

بقلم: د. محمد فاروق مهني



بقلم: د. محمد فاروق مهني

لهذه الإجراءات، فإنها مثلت استثمارًا وقائيًا لتجنب سيناريوهات الفوضى العابرة للحدود، والتي كان من شأنها أن تفرض كلفة أمنية واقتصادية أعلى بكثير على الدولة المصرية.

التوترات على الحدود مع السودان: الوضع في السودان متقلب نتيجة الصراع الدائر بين الجيش وقوات الدعم السريع، مما يصاحبه من فوضى أمنية وانتشار للمليشيات، الأمر الذي يرفع من خطر تسلل العناصر المسلحة إلى داخل الأراضي المصرية. ويقام هذا المشهد احتمالية تفكك أو تقسيم السودان، بما يحمله من تهديد مباشر للأمن القومي المصري، إذ يؤدي غياب الدولة المركزية إلى خلق بؤر صراع دائمة وحدود رخوة يسهل اختراقها. كما يشهد مثلث الحدود بين مصر- السودان - ليبيا اشتباكات متكررة وتعتديات أمنية ناتجة عن نشاط التنظيمات المسلحة وعمليات تهريب السلاح والمقاتلين عبر الصحراء، وهو ما يجعل هذا الممر مصدر تهديد حقيقي، خاصة مع التدفق المحتمل للأسلحة والعناصر المتطرفة إلى محافظات جنوب مصر، بما يهدد الاستقرار الداخلي ويزيد من أعباء المواجهة الأمنية. التهديدات المرتبطة بالسد الإثيوبي، يمثل سدّ النهضة تهديدًا وجوديًا لمصر، إذ يضع شريان الحياة الوحيد للدولة تحت رحمة إجراءات أحادية قد تؤدي إلى تقليص حصنها من مياه النيل، بما يحمله ذلك من مخاطر مباشرة على الزراعة والاقتصاد والاستقرار

من أزمة اقتصادية إلى تهديد وجودي للدولة أقيمت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مرحلة ممتدة من عدم الاستقرار السياسي والأمني، كان لها انعكاسات مباشرة على الأداء الاقتصادي للدولة. فقد تراجمت معدلات النمو الاقتصادي إلى أقل من ٢٪ في بعض السنوات، وانخفض الاحتياطي النقدي من نحو ٢٦ مليار دولار عام ٢٠١٠ إلى أقل من ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٢، بالتوازي مع هروب الاستثمارات الأجنبية، وتراجع حاد في إيرادات السياحة، وارتفاع عجز الموازنة العامة إلى ما تجاوز ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في هذا السياق لم تكن الدولة المصرية تواجه أزمة مالية تقليدية فحسب، بل أزمة تهدد قدرتها على الحفاظ على تماسكها المؤسسي ووظائفها الأساسية، بما في ذلك الأمن والاستقرار. وعليه، لم يكن اللجوء إلى الاقتراض خيارًا سياسيًا ترفيهاً، بل أداة اضطرارية لضمان استمرارية الدولة ومنع انزلاقها إلى مسارات أكثر خطورة.

البينة الإقليمية وضغوط الأمن القومي على القرار المالي الجبهة الشرقية: غزّة وسيناريوهات التهجير، شكلت التطورات المتلاحقة في قطاع غزة، خاصة الحروب المتكررة وأخوها الحرب الأخيرة، تحديًا بالغ الحساسية للأمن القومي المصري. فإلى جانب الأعباء الإنسانية والسياسية للصراع، برزت مخطلطات إسرائيلية، وشرعية أو ضمنية، تستهدف تهجير سكان القطاع قسرًا، مع توجيه هذا التهجير نحو شبه جزيرة سيناء، بما يحمله ذلك من تهديد مباشر لوحدة الأراضي المصرية ومحاولة لتقويض القضية الفلسطينية. في هذا الإطار، لعب الحفاظ على توازن عسكري مصري ضلّال دورًا محوريًا في ردع فرض أي واقع ديموغرافي جديد، وتأكيد الخطوط الحمراء المصرية، ومنع الدبلوماسية المصرية وزناً حقيقياً في إدارة الأزمة. ولا يمكن فصل هذا الدور عن عملية تطوير شاملة للقدرات العسكرية المصرية خلال السنوات الماضية، وهي عملية تطلبت موارد مالية ضخمة. الجبهة الغربية: ليبيا كخاصرة أمنية رخوة، منذ انهيار مؤسسات الدولة الليبية عام ٢٠١١، تحولت الحدود الغربية لمصر إلى مصدر تهديد دائم، نتيجة تعدد الميليشيات المسلحة، وانتشار السلاح، وتداخل الصراعات الإقليمية والدولية داخل الأراضي الليبية. وقد اضطرت مصر، في مواجهة هذه التحديات، إلى رفع مستويات الجاهزية العسكرية غربًا، وتأمين حدود تمتد لأكثر من ١٢٠٠ كيلومتر، والتدخل سياسيًا وأمنيًا - بصورة مباشرة وغير مباشرة - لمنع انهيار الدولة الليبية بالكامل، ورغم الكلفة المالية المرتفعة

أصبحت أزمة الديون في مصر واحدة من أكثر القضايا الاقتصادية إثارة للجدل في المجال العام، وغالبًا ما تُقدم ضمن خطاب رسمي يربطها

ب عوامل خارجية طرفية، مثل الصدمات العالمية أو الأوضاع الإقليمية غير المستقرة. غير أن هذا الطرح، على أهميته الجزئية، لا يفسر وحده الطبيعة البنيوية للأزمة، ولا يعيب عن السؤال الجوهرى المتعلق بقدرة الاقتصاد المصرى على تحمّل الدين وتحويله إلى أداة للتنمية. فالدين، في ذاته، ليس أزمة، وإنما تحول المشكلة إلى أزمة حين يُستخدم الاقتراض في بيئة اقتصادية غير قادرة على توليد عائد إنتاجي يغطي كلفته.

الدين بين الوظيفة التنموية والاستخدام الاستهلاكي

يتميّز التحليل الاقتصادي بين الدين التنموي، الذي يُوجه لتمويل أنشطة إنتاجية قادرة على خلق قيمة مضافة مستدامة، وبين الدين الاستهلاكي، الذي يُستخدم في تمويل الإنفاق الجارى أو سد فجوات هيكلية في الموازنة العامة. وفي الحالة المصرية، يصعب توصيف جانب معتبر من الاقتراض خلال العقد الماضي بوصفه دينًا تنمويًا بالمعنى الدقيق، إذ لم يتمكن في توسع ملموس للقاعدة الإنتاجية أو في تحسين هيكل المؤشرات التنافسية والتصدير. ورغم التوسع في مشروعات البنية التحتية، فإن محدودية العائد الاقتصادي المباشر، وتأخر الجديوى الإنتاجية، جعلًا هذه المشروعات عاجزة عن توليد تدفقات نقدية كافية لخدمة الدين، في وقت كانت فيه الالتزامات المالية تتزايد بوتيرة سريعة.

تطور الدين العام والخارجي منذ ٢٠١١: مسار تراكمى

بلا انعطافاً إنتاجية

شهد الدين العام المصري منذ عام ٢٠١١ مسارًا تصاعديًا مستمرًا، مدفوعًا بتراجع الإيرادات، واتساع عجز الموازنة، والحاجة إلى تمويل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعى. ومع إطلاق برامج الإصلاح الاقتصادى منتصف العقد الماضى، لم يتغير هذا المسار جوهريًا، بل تغير تركيبة، مع زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجى إلى جانب استمرار الضغط المتصاعد للدين المحلى.

يوضح الجدول والرسم البياني التالي المسار العام لتطور الدين الحكومى (مجملى + خارجى) كسببة تقريبية من الناتج المحلى الإجمالى، استنادًا إلى بيانات حكومية وتقارير مؤسسات مالية دولية: تكمن الإشكالية الأساسية فى الفجوة المتزايدة بين معدل نمو الدين ومعدل نمو الناتج المحلى الحقيقى، وهى فجوة تعكس خللاً بنيويًا فى قدرة الاقتصاد على تحويل الاقتراض إلى نمو مستدام، وتطرح تساؤلات جادة حول استدامة المسار المالى القائم. ويعكس تطور الدين الخارجى الموضّح بالجدول